سقطة جدار القصر تُدمّر سرير بنت الملك في بصرى

درعا - الوطن

تعاقبت على مدينة بصرى القديمة مختلف الحضارات واعتمدها الأنباط عاصمة لهم وفي الفترة الرومانية أصبحت عاصمة للولايات العربية كما غدت عاصمة دينية للغساسنة وأقام السلاجقة والأيوبيون قلعتهم على محيط مسرحها الشهير، لكن الطامعين والمخربين لم يأبهوا بأهميتها الأثرية والتاريخية التي توثق لعراقة الحضارات التي حلت في بلدنا وتعد إرثاً ليس لنا وحدنا بل للإنسانية جمعاء، فعاثوا فيها نهباً ودماراً، وقد أوضح رئيس شعبة المباني في دائرة آثار درعا وافي الدوس أن أضراراً كثيرة طالت بصرى خلال الأحداث التي تمر بها البلاد لاسيما مسرحها الروماني وقلعتها العربية نتيجة تساقط قذائف الإرهابيين على منصة المسرح والمدرجات والممرات والفسح السماوية وتصدع البرج الشمالي الشرقي وأضرار في ساحة التماثيل، وأدت الاهتزازات إلى انهيار السور المحيط بفندق القلعة وتضررت لوحات فسيفساء وحطمت محتويات متحف التقاليد الشعبية وسرقت، كما حصلت تعديات وحفريات في المنصة الشرقية للقلعة بحثاً عن كنوز وتضرر سطح كنيسة سرجيوس وباخوس وسقطت جدران قصر الأساقفة الذي يقع في محيطها وانهار جزء من الصومعة وتم تدمير سرير بنت الملك وسقوطه إضافة للفرن المخدم للبلدة القديمة وأتت الأضرار على مئذنة الجامع العمري وجداره الشرقي والشمالي وانهيار جزء من واجهته الغربية وكذلك الأمر لجامعي مبرك الناقة والفاطمي الذين تعرضا لانهيارات أجزاء من مداخلهما وغير ذلك الكثير، وكانت حاولت المديرية الإسهام في عدة مشاريع لإنقاذ التراث الثقافي الإنساني كإعادة بناء الجدار الغربي للجامع العمري ورصدت الاعتمادات، لذلك لكن الظروف المستجدة حالت من دون ذلك. وأشار إلى أن السوق الرائجة لشراء المقتنيات الأثرية المنهوبة هي الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وطريق دخول المتفجرات والقذائف من الحدود المجاورة هو نفسه ممر خروج وتهريب المقتنيات الأثرية والذي يشتري هو نفسه من يدعم ويغطي ويساهم في التسليح، والأمل كبير بأن تعود بصرى إلى حضن الوطن قريباً كما تدمر ليشع ألقها الحضاري من جديد كما كانت دوماً على مر العصور.

على الوثائق الجامعية الجديدة حصراً ومنعاً للتزوير

زينو لـ«الوطن»: اللصاقة الأمنية على أي شهادة أو مصدقة صادرة بعد ١٧ نيسان الجاري

فادي بك الشريف

كشف نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب الدكتور أمجد زينو في تصريح خاص لـ«الوطن» أن تطبيق اللصاقة الأمنية لحماية وثائق جامعة دمشق التعليمية من «مصدقات التخرج والشهادات وكشوفات العلامات» من محاولات التزوير بشكل فعال، سيتم على الوثائق والمصدقات الجديدة بعد تاريخ ١٧ نيسان الجاري، بحيث إن أي وثيقة جديدة ستمنح لطلاب ستكون مزودة بعلامات وميزات أمنية لضمان جودة الشهادات والوثائق التعليمية وتحصينها من التزوير.

وحول سؤال ومطالبة الطلاب بإمكانية تطبيقها على الوثائق القديمة بوضع هذه الميزات الأمنية، أكد زينو أن القوانين والتعليمات النافذة لجامعة دمشق لا تتيح ذلك، ولاسيما أن الوثيقة الجديدة ستكون مصممة بإطار ونموذج وشكل مختلف وللشهادات والوثائق الجديدة، مؤكداً أن هذا الإجراء يعد نظاما تأمينيا فريدا من نوعه على مستوى العالم.

وبما أن أكثر عمليات التزوير تحصل في الصور طبق الأصل، بدأت جامعة دمشق بإجراء جديد لموضوع كشوفات العلامات بأنها ستمنح الطالب عدة نسخ أساسية منها مزودة بوسائل أمان وليس صورا طبق الأصل، بما ينعكس إيجابا على الطلاب.

وبينت مصادر وزارة التعليم العالي أنه سيتم تعميم التجربة خلال الفترة القادمة لتشمل كل الجامعات السورية، مؤكدة أن مجلس التعليم العالي اطلع على مشروع اللصاقة الأمنية في جامعة دمشق لحماية الوثائق الجامعية من التزوير، والميزات التي تتضمنها اللصاقة وآلية تطبيقها على الوثائق التعليمية، ذاكراً أهمية الخطوة لضمان جودة الشهادات والوثائق التعليمية وتحصينها والعمل على توسيع التجربة لتشمل بقية الجامعات.

هذا وتتجه وزارة التعليم العالي إلى اعتماد إجراء امتحان وطني لكليات الحقوق والاقتصاد للقبول في الدراسات العليا بدءاً من العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، حيث كما أكدت الوطن، أقر مجلس التعليم العالي اعتماد الأسس الناظمة لإقرار الامتحان العام الدراسي القادم.

إلى نحو متصل ناقش مجلس إدارة المعهد الوطني للإدارة العامة خلال اجتماعه برئاسة وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني الأوضاع التدريسية والتدريبية في المعهد، وتمت الموافقة على المقترحات الخاصة بجدول الأعمال المطروح وأهمها تأكيد الالتزام بالدوام بالنسبة لمرشحي الدورات التحضيرية في المعهد لرفع المستوى العلمي للطلاب وتحقيق الهدف المرجو منها، واتخاذ القرارات المتعلقة ببعض حالات الغياب لطلاب المعهد.

وأكد الوزير أهمية المعهد الوطني للإدارة العامة بتأهيل القيادات الإدارية العليا في المؤسسات والهيئات العامة والعمل على رقع الأداء التدريسي والتدريبي للمعهد بما يخدم تطوير وتحديث إدارة وتنظيم الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة في الدولة بالاستفادة من تجربة المدرسة الوطنية للإدارة العامة في فرنسا.

الحكومة أمام العمال

الحلقي: ارتفاع سعر الصرف رداً على انتصاراتنا السياسية والعسكرية

محمود الصالح

كشف رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي أن أسباب الارتفاع غير المنطقي وغير المسوغ لسعر الصرف بعد منتصف آذار الماضي جاء في إطار ردة الفعل على الانتصارات السياسية والعسكرية التي حققتها سورية في مؤتمر جنيف وفي تدمر. جاء ذلك خلال حضوره المجلس العام لاتحاد العمال. وبيّن الحلقي أن هناك أعباء كبيرة تزداد يوماً بعد يوم على الحكومة التي أصبحت حكومة حرب بامتياز وهي مكلفة المواءمة بين الموارد المحدودة والاحتياجات غير المحدودة. حيث ما زالت الحكومة تقدم للدعم الاجتماعي أكثر من ٩٧٣ مليار ليرة سورية بسعر صرف ٢٥٠ ليرة للدولار واليوم الدولار في السوق الموازية ٥٠٣ ليرات وقد كان قد وصل في الأسبوع الماضي إلى ٥٣٧ ليرة واستطاعت الحكومة خفض سعر الصرف إلى ما هو عليه اليوم. وأشار إلى أن كتلة الرواتب والأجور تأخذ ٤٣٪ من الموازنة وتبلغ ٧٠ مليار ليرة شهرياً وتدعم الحكومة رغيف الخبز بمبلغ ١٧٠ مليار ليرة وموازنة وزارة الصحة ١٣٥ مليار ليرة والتربية ٢٢٤ مليار ليرة وتستورد الحكومة معظم الحاجيات الأساسية وهي لا تقدم التغطية النقدية لعمليات الاستيراد إلا للمواد الأساسية والكل يعرف أن الميزان التجاري خاسر لمصلحة عمليات الاستيراد مقابل التصدير بعد خسارة الموارد النفطية والزراعية وخروج معظم المدن الصناعية من الخدمة. وأكد الحلقي أن الإدارة الاقتصادية لا تفصح عن الإجراءات التي تأخذها ولكن الأكيد أن لدينا من احتياطي القطع الأجنبي ما يمدنا بكل أسباب الصمود. ورغم كل ما يجري في سورية ما زالت الحكومة تقدم ٧٠٪ من النفقات لمراكز الإيواء داخل القطر وعددها ٥١٨ مركزاً وأنفقنا خلال العام الماضي ١٩ ملياراً تعويض أضرار للمواطنين. وبيّن أن لدى الحكومة أولويات أساسية هي توفير احتياجات الجيش العربي السوري ثم باقي الاحتياجات الأساسية من صحة وتعليم وغذاء وفق الإمكانات المتاحة.

وأمل رئيس مجلس الوزراء أن يتحسن الواقع الكهربائي خلال الفترة القريبة بعد تحرير تدمر والقريتين والمرحلة القادمة من التحرير ستكون باتجاه دير الزور وعن محاربة الفساد كشف أنه تم فصل ٢٥١ قضية في الهيئة المركزية خلال العام الحالي فقط.

رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري أكد أن مداخلات أعضاء المجلس قد لامست هموم الطبقة العاملة وكذلك هموم المواطنين وعلى الرغم من تفهمه وكل العمال لمحدودية الموارد بسبب الحرب والإرهاب لكنه يدرك أن هناك جزءاً من المعاناة نتيجة السياسات القاصرة والناتجة عن الفساد والاحتكار، وأقر بوجود تجاوب من الحكومة في الكثير من الملفات التي طرحها العمال خلال المجالس السابقة. وبيّن القادري أن عمال سورية يعملون بوطنيتهم وليس برواتبهم. وطالب بإيقاع الجزاء المناسب بمن يتاجر بقوت الشعب، والعمل على تثبيت العمال المؤقتين البالغ عددهم في سورية ٤٧٠٠ عامل، وطالب بعدم عرض أي مؤسسة عامة رابحة على التشاركية.

وزير التموين أكد أن مشكلة عمال المخابز في طريقها إلى الحل بعد أن أنجزت اللجنة المشكلة لهذا الموضوع شوطاً كبيراً من عملها. وأقر بأن الوسيلة الوحيدة لضبط الأسعار هي العقوبات الرادعة حيث تم تنظيم ١٤ ألف ضبط خلال العام الحالي.

وزير العمل أكد أن هناك تسهيلات في منح الراتب التقاعدي وليس لدى الوزارة مانع في موضوع البطاقة الذاتية.

وزير المالية نفى أن يكون النظام المالي لإسمنت طرطوس في الوزارة، وبيّن أن المالية تشكل حلقة التوازن بين المصرف المركزي والاقتصاد وتعمل معهم في السياسة الاقتصادية. وما يطرح اليوم فيه ظلم كبير للفريق الاقتصادي ومؤسسات التدخل الإيجابي معفاة من الرسوم ونحن لا نستورد الحديد بشكل نهائي.

وزير الصناعة قال: شركة كابلات دمشق من الشركات الرائدة وحققت العام الماضي أرباحاً بقيمة ١,٧ مليار ليرة وهي غير مطروحة للتشاركية وسبب تغيير مدير الأسمدة الصرفيات والنفقات غير المسوغة وزيوت حماة خاسرة وغيّرنا إدارتها لهذا السبب.

وزير الصحة هناك عقد يتم إعداده لتوفير التجهيزات لجميع المؤسسات الصحية وهو في طريقه إلى الإنجاز والأدوية السرطانية يتم استيرادها من مؤسسة التجارة الخارجية وهي نوعان حقن وهضمي أما الحقن فلا تعطى إلا في المراكز والأدوية الهضمية تسلم للمواطن ويمكن أن يكون البعض منهم يبيعها للصيدليات وهناك أدوية مهربة ونعمل على ضبط الصيدليات وهناك تسيب واضح في عمل الصيدليات وخصوصاً في حلب وتجري معالجته ولا يمكن وضع جهاز قسطرة قلبية في حماة من دون غرفة عمليات جراحية، وجهاز المرنان في درعا ضمن المنطقة الساخنة وأي ضرر له يكلفنا خسارة الهليوم بقيمة ٨٠ مليون ليرة.

وكانت مداخلات أعضاء المجلس العام قد ركزت على القضايا المعيشية للمواطنين وارتفاع الأسعار وقانون التشاركية وتثبيت العمال وتمنى البعض لو بقي الدعم مجنوناً لكان أفضل من عقلنة الحكومة له.

وكشف جمال مؤذن أن الجهاز المركزي للرقابة المالية يخالف القوانين ومع ذلك لا يحاسبه أحد. عضو قيادة فرع الرقة هشام الأحمد طالب الحكومة أن تقدر أوضاع عمال الرقة وعدم التضييق عليهم من خلال تأخير صرف رواتبهم وتحديد أماكن عملهم. هذا وكان قد حضر هذا اللقاء عدد من أعضاء القيادة القطرية ووزراء المالية والتموين والأشغال والعمل والصناعة والصحة.

«الدعم الاجتماعي لم يلغ بل ازداد»

القبض على مروج مخدرات بين طلاب الجامعات والقبض على سارق السيارات

السويداء-عبير صيموعة

باتت ظاهرة انتشار المخدرات والحشيش بين طلاب المدارس والجامعات تقوض استقرار الأهالي وتثير الفزع في نفوسهم خاصة مع عدم مراقبة الكثيرين منهم لسلوك أبنائهم وارتيادهم الكافتيريات والمقاهي دون رقيب.

فقد استطاع فرع مكافحة المخدرات في السويداء بعد البحث والمراقبة القبض على المدعو (بهاء. غ) الذي يعتبر من أكبر مروجي ومتعاطي مادة المخدرات في السويداء حيث كان يقوم بترويج المخدرات والحشيش بين طلاب الجامعات والمدارس من رواد الكافتيريات والمقاهي العامة إذ تم القبض عليه على الطريق المحوري في السويداء مقابل مطعم شارع النجوم وبحوزته كمية من الحشيش وحبات المخدر كبتاغون، ولازالت التحقيقات جارية لكشف المتورطين في عملية ترويج المخدرات. علما بوجود عدة بطاقات بحث بحقه من ترويج وتعاطي الحشيش والحبوب المخدرة.

كما استطاع فرع الأمن الجنائي في المحافظة من إلقاء القبض على (محمد. ك) الذي جرى تسجيل عدة بطاقات بحث بحقه بتهمة سرقة ٣٥ سيارة إضافة إلى تهم نصب واحتيال وسرقة محلات للمصاغ الذهبية، وخلع محلات تجارية في أسواق المدينة، ومشاركته في الهجوم على فرع الشرطة العسكرية بتاريخ ٢٠١٥/٩/٤. وأثناء التحقيق اعترف المدعو بأنه قام ببيع السيارات المسروقة على الحدود الغربية للمحافظة مع درعا بمبالغ تراوحت بين ٢٠٠- ٨٠٠ ألف ل.س للسيارة الواحدة.

رواتب المعلمين الوكلاء في الحسكة إلى متى؟

الحسكة- دحام السلطان:

ارتفعت وتيرة الشكاوى وحدة نبرتها من المعلمين الوكلاء في الحسكة، بعد تأخر موعد استحقاق دفع رواتبهم عن الموعد المحدد والتي تعود إلى العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ كما هو المألوف أو كما جرت العادة إن صح التعبير، باعتبار أن كلاً منهم لا قوت لديه إلا الراتب المرتبط بعمله الوظيفي المؤقت لدى مدارس التربية في الحسكة، والذي يأتيهم بين الحين والآخر على مبدأ (الرمد أفضل من العمى) وقوت لا تموت.!

فالشكاوى التي وصلت إلينا كانت بالجملة والمفرّق من أولئك الوكلاء، الذين ربطوا جملة مرافعاتهم إلينا وبرروها ببساطة وفق كلامهم المعلن بعملية التغيير الإداري- المالي الشامل والطارئ في دائرة التربية المالية، نتيجة لارتكاب الاختلاسات وأفعال التزوير الأخيرة التي أصابت (الخزنة) في مديرية التربية من عدد لا بأس به من المعتمدين الشطّار، وبالتالي تغيير محاسب الإدارة معهم وهو المعتمد توقيعه على أوامر الصرف الخاصة برواتبهم ورواتب غيرهم من العاملين في التربية، الأمر الذي خلق لهم إرباكات ووجع رأس وذيولاً لا دخل لهم بها، أي الوكلاء بجريرتها وتلك هي النتيجة، انتظار وحرق أعصاب على أمل انتظار الفرج..!

وبعد السؤال والجواب فإن مديرية التربية دافعت عن نفسها (وشغلها كله في السليم) وبالورقة والقلم، من خلال ما أفادنا به محاسب الإدارة محمد ناصر الحسن، الذي أطلعنا على الكتب الصادرة عنه خلال الشهرين الثاني والثالث من العام الجاري باتجاه مديرية المالية بالحسكة ومنها إلى مديرية التشريع بوزارة المالية، وإلى مديرية المحاسبة بوزارة التربية عن طريق التسلسل، ويفيد كل منها بالعمل على إصدار القرارات اللازمة خلال العام الجاري عن الفترتين المذكورتين لصرفها من الاعتماد المقابل كما هو معمول به بموجب بلاغات وزارة المالية، مشيراً إلى أن الاعتماد المالي متوافر في العامين المذكورين، وأن التكليف تم لمقتضيات المصلحة العامة بسبب الظروف الراهنة.

وبدورهم هنا يسأل المعلمون الوكلاء أصحاب القرار (فوق) بوزارة المالية، إلى متى تحن عليهم مقتضيات المصلحة العامة مرة أخرى من جديد التي عُينوا بموجب مقتضياتها.؟ وإلى متى سينتظرون براءة اختراع القرار الذي طال موعد خروجه إلى النور لأسباب غير معلنة وهم لا يعلمونها أيضاً.؟! أم إن (الشبعان لا يعلم بالجوعان) ربما..!

دعاوى قضائية بحق مرشحين لم يبت بها بعد

الشعار لـ«الوطن»: اللجنة غير معنية بالأحكام الصادرة بحق المرشح بعد نجاحه في الانتخابات

المحامون يسيطرون على قائمة الوحدة الوطنية بدمشق

محمد منار حميجو

في وقت أكدت فيه مصادر متابعة لملف الانتخابات أن هناك بعض المرشحين عليهم دعاوى قضائية لم تصدر فيها أحكام قضائية مبرمة بحقهم، أوضح رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات أن اللجنة غير معنية في أي حكم يصدر بحق المرشح بعد نجاحه في الانتخابات.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال الشعار: إنه في حال نجح أي مرشح عليه دعاوى قضائية وصدر القرار بحقه فإن الإجراءات التي ستتخذ بحقه شأن خاص بالمجلس وفق نظامه الداخلي، مبيناً أن اللجنة القضائية تطلب عند تقدم الشخص إلى الترشح ورقة تدل على نظافة سجله العدلي كوثيقة على أنه لم يحكم بأي حكم جنائي أو جزائي شائن.

وأشار الشعار إلى المرشح الذي بحقه دعوى قضائية أحياناً تستغرق فترة وجوده في مجلس الشعب وأحياناً يصدر بحقه حكم البراءة ولذلك فإن اللجنة لا تقيم المرشحين بعد نجاحهم في الانتخابات أو تراقب سجلهم العدلي باعتبار أن مهمتها تنتهي بانتهاء الانتخابات.

وأكد الشعار أن هناك العديد من المحافظات حددت مراكزها الانتخابية في حين بعض المحافظات الأخرى لم تحدد لافتاً إلى أن مدة تحديدها تنتهي قبل أسبوع من انطلاق الانتخابات والمقررة في الـ١٣ من الشهر الجاري وفق قانون الانتخابات.

وفيما يتعلق بالحملات الانتخابية بدأت أمس محافظتا دمشق وريفها بنصب المراكز الانتخابية المؤقتة في الأحياء والشوارع استعداداً ليوم الانتخابات والبالغ عددها ٢٣١٥ مركزاً في المحافظتين.

وشهدت بعض الأحياء نصب أكثر من مركزين انتخابيين وذلك نتيجة وجود الكثافة السكانية فيها وخصوصاً في المنطقة الصناعية والمزة والبزورية وغيرها من المناطق بمدينة دمشق.

وأطلق العديد من المرشحين خلال حملاتهم الانتخابية برامجهم الانتخابية معرفين بسيرتهم الذاتية والشهادات التي حصلوا عليها والخدمات التي من الممكن أن يقدموها للمواطنين إضافة إلى الإصلاحات التي سيطرحونها في مجلس الشعب.

وسلك بعض المرشحين طريق المراكز الثقافية لكسب روادها بإلقاء المحاضرات وإجراء الندوات فيها وأحياناً تنظيم بعض المناظرات للمرشحين ما اعتبرته مصادر أنه الخطوة التي تساعد في تحريك الدعاية الانتخابية للمرشحين تعريف الناخبين من خلالها على برنامج المرشح ومدى إمكانياته في تمثيلهم تحت قبة المجلس.

وأشارت المصادر إلى أن الكثير من المواطنين يأملون في مجلس يكون فيه أعضاء فاعلون وخصوصاً أن بعضهم يطلق الشعارات في حملته الانتخابية إلا أنه بعد وصوله إلى تحت قبة المجلس يختفي تماماً ويصبح غير موجود.

ورأت المصادر أن المواطن يلعب دوراً كبيراً في تفعيل دور مجلس الشعب عبر اختيار المرشح المناسب للمجلس الذي يستحق أن يمثله وينقل همومه بكل صدق ولذلك فإن وجود أعضاء خرجوا من الطبقة البسيطة ضرورة لابد منها باعتبار أنهم يعرفون أوجاع المواطنين وعاشوا المعاناة التي عاشها المواطنون.

وفي السياق بلغ عدد القانونيين المرشحين عن قائمة الوحدة الوطنية في دمشق أربعة محامين في خطوة هي الأولى من نوعها بوصول أكبر عدد من القانونيين إلى المجلس.